

الوباء يؤجل برامج الإصلاح في المنطقة العربية حتى 2025

يرجح محللون تراجع برامج الإصلاح في المنطقة العربية على عدة جبهات خلال السنوات الخمس المقبلة، مما سيؤدي إلى عودة عقارب التنمية إلى الوراء لسنوات ويمحو التقدم المهم الذي تم إحرازه، ويجعل الحكومات أمام تحديات سياسية بعد انتهاء الأزمة الصحية، حيث يقف البعض منها عند مفترق طرق، فإما أن تواجه عدم الاستقرار الذي طال أمده، وإما فقدان مكاسب مهمة تم تحقيقها على مدار العقود القليلة الماضية.

وتواجه كافة الدول العربية مجموعة من التحديات المشتركة التي تتراوح من بطالة الشباب إلى تغير المناخ والإرهاب، وقد يوفر هذا الزخم اللازم للتعاون العربي، لكنه يظهر بشكل خاص أن المقاربات الثنائية لم تعد كافية إذ لا يمكن معالجة أي من القضايا المذكورة دون تعزيز التعاون العربي المشترك.

ومع ذلك فقد تكون زيادة رصد اتساع الهوة بين مواقف الأنظمة العربية، التي قد تخبر النزعة الوطنية في سياساتها، سبباً في تأخر الإصلاحات، الأمر الذي قد يضر بالتكامل الاقتصادي العربي أو تبادل المعلومات الاستخباراتية.

خياران للدول العربية، إما استمرار التبعية المالية وإما التنمية بتكاليف باهظة

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه في أغلب الدول العربية وتجدد المخاطر بأشكال مختلفة، فبينما تسبب الإرهاب خلال العقد الماضي بدخول المنطقة بأكملها في دائرة اضطرابات خطيرة أدت إلى انحراف مسار التعافي الاقتصادي من تداعيات ما يسمى بـ"الربيع العربي"، بتركيزها على مكافحة التطرف الديني، أهملت تنفيذ الإصلاحات الهامة التي كان من شأنها أن تخلق فرص عمل وتحفز الابتكار والتنوع الاقتصادي، وتسهم في النمو وتعزيز الاستقرار.

واليوم تواجه أغلب الدول العربية خاصة محدودة الدخل المخاطر نفسها بانحراف متوقع لمخططات التنمية وعودة التركيز على محاربة العنف والإرهاب والاضطرابات المحتملة كتداعيات مرجحة لإنهاء موجة وباء كورونا المدمر على حساب الإصلاحات الهامة المتوقع استمرار تأخرها.

وبعد ثورات "الربيع العربي" في 2011، وعقب نهاية شبح الإرهاب بتصفية تنظيم داعش في 2017، وقبل اجتياح الوباء عالمياً في نهاية العام الماضي، كانت التوقعات متفائلة عربياً بمتوسط نمو بنسبة 5 في المئة وانخفاض مؤقت في أسعار المواد الغذائية جزءاً من التطلعات الرسمية والشعبية.

ولتلك الأمل جاءت اعتماداً على ثقة النخب الحاكمة في النظرة الإيجابية، التي رسمها المنتخبون الاقتصاديون المحليون والدوليون، والتي دفعت صانعي القرار في بعض الدول العربية إلى تأجيل الإصلاحات سنوات طويلة ولكن هذا التأجيل قد يطول أكثر عقب الوباء.

وبدلاً من توقعات النمو، بدأت الاقتصادات العربية، التي كانت قد بدأت في التعافي من اضطرابات 2011، في الانكماش مرة أخرى نتيجة لعدة عوامل أبرزها ظهور الوباء ومخاطر الأمن القومي الصحي وتداعيات إغلاق الدول التي تقود في الأفق خاصة في الدول الفقيرة ومحدودة الدخل إلى تباطؤ وتيرة التفاوض باتفاق النمو.

وكل ذلك الوضعيات تتسق مع زيادة رصد مؤشرات مقلقة كمزيج من انعدام الأمن وعدم الاستقرار وعدم استدامة الدعم وتأثير ذلك على تضخم أسعار الغذاء وانهايار القدرة الشرائية في ظل تفاقم مؤشرات البطالة وزيادة معدلات الفقر.

الكويت - لم يتوقع أكثر المتشائمين من تداعيات الوضع العالمي قبل انتشار كورونا أن يشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أزمة كالتالي تمر بها بلدان المنطقة اليوم، فهي تحاول التأقلم مع الأزمة الصحية، على اختلاف درجة تعامل كل حكومة، لكن في النهاية سيكون الجمع أمام حتمية تأخير أي خطط للإصلاح لما بعد 2025.

ومع تزايد المخاوف من زيادة حاجة دول عربية إلى المانحين الدوليين والآثار التنموية والسياسية لزيادة الديون الخارجية على المدى القريب والمتوسط، فإن حكومات المنطقة قد تدخل في دوامة متجددة من الأزمات السياسية التي قد تحرك الشارع ضدها بسبب عجزها عن اعتماد حلول تخرج الناس من أزماتهم. وتشير تقديرات إدارة رصد المخاطر في مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث وبناء على دراسة بيانات أهم المؤسسات المالية الدولية، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى أن جائحة كوفيد - 19 قد تبطل وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية في المنطقة لنحو 5 سنوات مقلبة إلى حين بداية التعافي كلياً من تداعيات الجائحة.

ويقول خبراء مركز الخليج العربي للدراسات إن الوضع الاقتصادي الصعب، الذي ستقبل عليه دول عربية قد يكون مدخلاً لغري إسرائيل وحلفائها لزيادة ممارسة ضغوط على بعض الدول من خلال مؤسسات مالية عالمية ضخمة من أجل تمرير صفقات تطبيع جديدة مقابل حزم مساعدات مالية بضمانات القوى الكبرى.

وليست هناك أي دلالات محتملة في الأفق على تراجع الدور الأمريكي في الضغط المباشر وغير المباشر على تحسين علاقات الدول العربية بإسرائيل وفق شروط اللوبيات الصهيونية المؤثرة في الولايات المتحدة والعالم.

ويحصل التطبيع شعاعات سلام مختلفة لكن على الأرجح ستكون نتائجه على حساب محدودية توسع جغرافية الأراضي الفلسطينية المحتلة وبقاء القدس محل جدل في حين يتم فرضها تدريجياً في الوثائق الدولية وبين الأوساط العالمية كعاصمة لإسرائيل في انتظار اعتراف أممي وعربي بها مستقبلاً ومثل هذا الاعتراف من غير المؤكد أن يواجه رفضاً شعبياً.

وقد يزيد نفوذ التدخل الأجنبي في الدول العربية على حساب توقع زيادة الاقتسام العربي تجاه الكثير من القضايا المهمة في المنطقة، وهذا الجانب ربما يكون سبباً آخر لتأخر تنفيذ برامج الإصلاح لاسيما في تلك الدول التي لا تزال هشة سياسياً وأمنياً. ومع ارتفاع ديون الدول العربية تزيد

وحاجة هذه الدول إلى المانحين وارتدادات ذلك على زيادة مقترضة للتبعية إلى القوى الخارجية. وهذه أهم تحديات المستقبل التي تجعل الدول العربية تواجه أحد الخيارين، إما التبعية المالية للغرب وفقدان جزء من السيادة وإما النهضة الوطنية والتعاون العربي المشترك.

لتحقيق تطلعات الشعوب خاصة فئة الشباب.

ويؤكد براون أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة فشلوا حتى الآن في تقدير التغييرات التخريبية التي تقوض ما يسمى بـ"الطريقة الأميركية للحرب"، تماماً مثل أسلافهم الفرنسيين في حقبة الحرب العالمية الأولى الذين فشلوا في تقدير مذبحه رشاش مكسيم والقذيفة شديدة الانفجار.

الولايات المتحدة لا يمكن أن تغفل عن الثورات العسكرية القادمة

التطور التقني مهد لحقبة جديدة في أساليب الحروب غير التقليدية



التماهي مع الصراعات العسكرية غير التقليدية لا مفر منه

الخطة 17 ومعركة الحدود في الأشهر الأولى للحرب عام 1914. ولم تسمح التقنيات الجديدة والمجمعة حديثاً للجيش مطلقاً لقتل الكثير بهذه السرعة في العديد من الأماكن في وقت واحد. ما فشل القادة العسكريون الفرنسيون وصانعو السياسة في فهمه هو الطابع المتغير لحرب القرن العشرين، وهو فشل أدى إلى حدوث أكبر مذبحه بالجملة في تاريخ البشرية، وهو صراع استمر في إزهاق أرواح أكثر من 40 مليون شخص.

القادة الأوروبيون أخطأوا في الحكم على الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولذا على الولايات المتحدة ألا تكرر ذلك

ويعد مرور أكثر من قرن بقليل، وجد المسؤولون السياسيون أنفسهم في بداية ثورة عسكرية تقنية أخرى. ولكن حيث تميزت الحرب العالمية الأولى بالأجهزة الثورية، مثل الاتصالات اللاسلكية وشبكات السكك الحديدية والمدافع الرشاشة والدفعية بعيدة المدى، فإن القدرات الأكثر تقدماً في الوقت الحاضر يتم تطويرها من خلال تطوير البرامج الثورية، التي تشمل تنوع كل من التكنولوجيا الرقمية والبشرية.

وتضغط هذه الحقبة الجديدة من الحرب الرقمية على عامل الوقت والمسافة، مما يؤدي إلى نشوي نطاقت القتال التي كانت منفصلة عن بعضها البعض قبل ذلك، كما لفت أهمية الحدود الوطنية.

وانتشرت التكنولوجيا الرقمية عبر الكوكب، موروا بالأفراد والأحزاب السياسية والدول القومية ومن خلالها. ويضع هذا التواصل الدول أمام التلاعب والهجوم من خلال تسهيل الاحتكاكات الداخلية. وفي حين أن المعارك التي تدور في هذا المجال قد تكون افتراضية، فإن عواقبها - من التطرف إلى السيطرة على البنية التحتية - يمكن أن تكون حقيقية للغاية.

ويؤكد براون أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة فشلوا حتى الآن في تقدير التغييرات التخريبية التي تقوض ما يسمى بـ"الطريقة الأميركية للحرب"، تماماً مثل أسلافهم الفرنسيين في حقبة الحرب العالمية الأولى الذين فشلوا في تقدير مذبحه رشاش مكسيم والقذيفة شديدة الانفجار.

منشوريا الجنوبية والبحار المحيطة بكوريا، واليابان والبحر الأصفر.

ويعتقد براون أن السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى مليئة بالابتكار العسكري، تماماً كما هو الحال اليوم، فعلى سبيل المثال، بعد تعرضهم لهزيمة كاملة ومرحجة في الحرب الفرنسية البروسية في عام 1870، التي نشبت بين الإمبراطورية الفرنسية الثالثة والولايات الألمانية للاتحاد الألماني الشمالي بقيادة مملكة بروسيا، واجه قادة فرنسا تحدياً مروعاً يتمثل في إصلاح الجيش الذي تعرض للإذلال التام وجعله بطريقة ما جاهزاً للقتال في القرن العشرين.

وكان الباحثون العسكريون الفرنسيون يخشون بشدة من أن التكتيكات الناشئة التي تفضل التغطية والتحسين ستدفعهم إلى السوراء نحو "السلبية التي زعم أن الفرنسيين منديون بسببها في عام 1870، وتدمر الرغبة الأخلاقية للتقدم والقتال"، وهذا ما قاله المؤرخ العسكري أزار جات.

وهكذا اعتنق الجيش الفرنسي مذهباً جديداً، حيث أعلن وزير الحرب الفرنسي جان أوغست بيرنوت قائلًا إن "الهجوم الاستراتيجي وحده يعطي نتائج مهمة وحاسمة ولذلك على المرء أن يبذل كل الجهود لاستغلاله بشكل جيد".

وعرفت هذه العقيدة آنذاك باسم "المدرسة الفرنسية" ولكن يُشار إليها اليوم بشكل ساخر على أنها "عبادة الهجوم"، وتم غرس هذه العقيدة في أذهان جيل كامل من ضباط الجيش الفرنسي بفكرة أن الهجوم يمكن أن يفوز في آخر اليوم بغض النظر عن الصعاب، حتى أن البعض قال إنه "بالعودة إلى تقاليد، لم يعد يعرف الجيش أي قانون آخر غير الهجوم".

لكن قادة فرنسا طبقوا الدروس الخاطئة، فإيمانهم بعقيدة الهجوم أدى إلى تقادي الحاجة إلى عمل إصلاح عسكري حقيقي، وحل تركيزهم المستمر على الحماس محل الابتكار التكنولوجي أو التنظيمي الحقيقي.

ولقد تجاهل الفرنسيون الاكتشافات التي اعتبرت معارك بترسبورغ وموكدن، وفضلوا بدلاً من ذلك التمسك بحجبتهم إلى مفاهيم نابليون التي عفا عليها الزمن مثل المناورة الاستراتيجية والإبادة.

ثورة عسكرية

كانت الحرب العالمية الأولى غير مسبوقه في حجمها ونطاقها وكان إيمان فرنسا الديني تقريبا بعبادة الهجوم مسؤولاً إلى حد كبير عن تكديها لأكثر من مليون ضحية عانت منها أثناء تنفيذ

تربعت الولايات المتحدة على عرش العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك الحين لم تتأثر إلى حد كبير بكل المتغيرات التي طرأت على العالم وظلت هي صاحبة القيادة الأولى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ومع ذلك فإن نبوءة بعض المؤرخين القدامى تحققت اليوم حول عدم استفادة الرؤساء الأميركيين من دروس حروب الماضي، لبناء أسس مستقبلية قوية خاصة مع التقدم المستمر في ما يتعلق بالجال العسكري، حيث يفرض ذلك تطوير البرامج الثورية التي تشمل تنوعاً في كل من التكنولوجيا الرقمية والبشرية لوضع حد للحروب التقليدية.

والشلتن - أثبت أسلوب الولايات المتحدة القائم على تدمير قوة العدو فاعليته خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحتى في الحروب التي خاضتها بعد ذلك، لكن أول قوة في العالم يبدو أنها ليست جاهزة اليوم للتصدي إلى الحروب غير التقليدية.

ويعتقد مؤرخون وباحثون أن النهج الأمن الذي كانت تتبعه الولايات المتحدة في حروبها من حيث استخدام القوة العسكرية المدمرة لم يعد ملائماً في ظل وجود تهديدات، وأسلوب حروب غير تقليدية يتبعه الكثير من خصوم واشنطن مع استخدامهم للأدوات التكنولوجية في استراتيجيتهم العسكرية.

ويقول زاكري تايسون براون، وهو زميل أمني في مشروع ترومان للأمن القومي في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، إن الجيش في جميع أنحاء العالم تقوم بتجربة التقنيات الجديدة ومناقشة القدرات التي يجب الاستثمار فيها، وأنها التي عليها تركها تماماً كما فعلت الإمبراطوريات الأوروبية قبل قرن من الزمن.

وأشار براون، وهو خريج جامعة الاستخبارات الوطنية الأميركية، إلى أنه كما كان الحال آنذاك يكافح القادة السياسيون لفهم البيئات الاجتماعية والتكنولوجية والجيوسياسية المتغيرة بسرعة ومثل أسلافهم فإن "قادتنا يخاطرون بالمأساة من خلال التقليل من ذلك، وسوء فهم الآثار العميقة لكل هذا التغيير".

لكن ما شعرت به وولف وما راته توكمان كان شيئاً غاب عنه القادة السياسيون في ذلك الوقت، فقد فشل رؤساء الدول ووزراء الخارجية ورؤساء أركان الجيش في تقدير التقدم التكنولوجي الثوري في أواخر القرن التاسع عشر والتسارع الجذري للحياة الذي أعقب ذلك.

وأدى عدم التطابق بين نماذجهم العقلية القديمة والواقع الجديد إلى شعورهم بالإغفال بشكل عملي لخطورة الحرب العالمية الأولى المميتة، دون أن يلتفتوا إلى تحذيرات حربي البوير، التي نشبت بين أفارقة من أصول هولندية في الفترة ما بين 1880 و1881 ثم بين 1899 و1902 حينما حاولت المملكة المتحدة توحيد مستعمراتها في جنوب أفريقيا.

كما لم يهتم السياسيون الأميركيون بالحرب الروسية اليابانية، التي جرت ما بين عامي 1904 و1905 بين الإمبراطورية الروسية وإمبراطورية اليابان، بسبب طموحات الدولتين التنافسية في منشوريا وكوريا. وقد كانت أهم مسارح العمليات في شبه جزيرة ليودونغ وموكدين في

المتحدة القائم على تدمير قوة العدو فاعليته خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحتى في الحروب التي خاضتها بعد ذلك، لكن أول قوة في العالم يبدو أنها ليست جاهزة اليوم للتصدي إلى الحروب غير التقليدية.

ويعتقد مؤرخون وباحثون أن النهج الأمن الذي كانت تتبعه الولايات المتحدة في حروبها من حيث استخدام القوة العسكرية المدمرة لم يعد ملائماً في ظل وجود تهديدات، وأسلوب حروب غير تقليدية يتبعه الكثير من خصوم واشنطن مع استخدامهم للأدوات التكنولوجية في استراتيجيتهم العسكرية.

ويقول زاكري تايسون براون، وهو زميل أمني في مشروع ترومان للأمن القومي في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، إن الجيش في جميع أنحاء العالم تقوم بتجربة التقنيات الجديدة ومناقشة القدرات التي يجب الاستثمار فيها، وأنها التي عليها تركها تماماً كما فعلت الإمبراطوريات الأوروبية قبل قرن من الزمن.

وأشار براون، وهو خريج جامعة الاستخبارات الوطنية الأميركية، إلى أنه كما كان الحال آنذاك يكافح القادة السياسيون لفهم البيئات الاجتماعية والتكنولوجية والجيوسياسية المتغيرة بسرعة ومثل أسلافهم فإن "قادتنا يخاطرون بالمأساة من خلال التقليل من ذلك، وسوء فهم الآثار العميقة لكل هذا التغيير".

دروس الماضي

لم تصبح القوة العسكرية والنجاح الاستراتيجي كافيين للانتماء، رغم أن آثار القتل والدمار لهما نفس الأهمية، ولذلك تقوم الحروب غير التقليدية على الاستنزاف بدلاً من الإبادة، وتركز على أهمية الشراكات المحلية واكتساب الشرعية من السكان المحليين.

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تتعلم من دروس الماضي لتغير طرقها في التعامل عسكرياً مع التهديدات، وكانت فيرجينيا وولف، الأديبة الأميركية التي توفيت في العام 1941، قد قالت في كتابها